التعيين عبر الصندوق: لعبة المال والسياسة فى انتخابات الرياضية 03

شحاتة المقدس فى حوار: خيانة فى دير الأنبا سمعان 04

هل تعانى مصر من أزمة هوية .. أم أزمة تهميش 05

نيابة أمن الدولة العليا تخلى سبيل عمار على حسن بكفالة 20 ألف جنيه

بعد تحقيق مطول استمر نحو ٥ ساعات قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل الأديب والمفكر عمار على حسن بكفالة قدرها عشرون ألف جنيه على ذمة قضية تحمل رقم ١٠٢٠٤ لسنة ٢٠٢٥

وأنهت نيابة أمن الدولة التحقيق مع الدكتور عمار على حسن بعد اتهامه بنشر أخبار وبيانات كاذبة، وقررت إخلاء سبيله بكفالة، وحضر التحقيق الأستاذة ايمان عوف رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، ومحامى اتحاد الكتاب ومحامى نقابة الصحفيين وتكون فريق الدفاع الحاضر من الأساتذة ناصر أمين وإبراهيم العزب وخالد على.

واستدعى عمار على حسن حسب مصادر فى هيئة دفاعه بعد بلاغ من كامل الوزير، وزير النقل، الذى نسبت إليه نشر محتوى اعتُبر مخالفًا للقانون، دون إعلان تفاصيل إضافية حول مسار القضية أو مواعيد لاحقة لاستكمال التحقيقات.

وكان عمار قد شارك خبرا من إحدى الصحف فى ١٩ نوفمبر الماضى يعلن فيه كامل الوزير إنشاء ساعة ضخمة بالعاصمة الإدارية على غرار ساعة جامعة القاهرة بالقول "وكما قال المثل الشعبى المصرى الشهير : "اللى معاه قرش محيره، يجيب حمام ويطيره"

وتلقى د. عمار السبت الماضى استدعاء من نيابة أمن الدولة العليا بغرض "استجوابه" فى تحقيقات جارية خاصة بالقضية، حيث جاء محضر إلى بيته وسلمه ورقة "ممهورة بإمضاء السيد المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، لكن ليس موضحًا فيها سبب الاستدعاء، ولا مضمون القضية، وما إذا كان الاستجواب هذا تحقيقًا أم شهادة".

وقال الدكتور عمار فى حوار للمشهد عقب استدعائه أنه صاحب قلم حر مستقل يكتب للصالح العام والسلطة تعلم ذلك، وأضاف قائلا: نحن نختلف فى مصر، ولا نختلف عليها. هذا ما ينبغى له أن يكون، وما أومن به. والسلطة السياسية بمختلف مؤسساتها وأجهزتها تعرف الحقيقة، أو يفترض هذا، ومن ثم تدرك وتفرق بين من يتحدث أو يكتب ابتغاء وجه الله والناس والوطن، ويخلص للحق والحقيقة، ومن ليس كذلك. ومن يتابعنى يعرف أننى أقدح من رأسي، وليس من رأس أحد، لأنى من المؤمنين بضرورة أن يكون الكاتب حرا ومستقلا، وأتمنى أن يدرك أهل القرار فى البلاد هذه المعادلة جيدا، وإن كانوا يدركونها فعليهم العمل بها.

وأضاف عمار أنه أستدعى من قبل للمثول أمام النيابة العامة فى مارس ٢٠١٠ على خلفية مقال بصحيفة "المصرى اليوم" عن "صفقة بين الحزب الوطنى والوفد"، أثارت صخبا شديدا، وخرج صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وقتها والرجل النافذ فى نظام مبارك بالرد عليه، دون ذكر اسمه، وقال "الحزب الوطنى لا يبرم صفقات إلا مع المواطنين"، كما عقد د. على الدين هلال مؤتمرا صحفيا للرد، لكن الحزب الوطنى لم يرفع دعوى ضده، إنما رفعها د. محمود أباظة رئيس حزب الوفد، طالبا يومها تعويضا قدره عشرين مليون جنيه، وهى تساوى ٢٥٠ مليون الآن، بتقويم سعر الجنيه مقابل الدولار. وتصادف أن مصر لم تكن بها أحداث سياسية لافتة، وكان الإعلام حرا إلى حد معقول، فظلت المسألة محل تداول على مدار أسبوعين على الأقل. وعقد مناظرات فى برامج "التوك شو" ، وأعدت تقارير وتحليلات فى الصحف المصرية والعربية، وامتد الأمر إلى مختلف القنوات الإخبارية العربية. وكتب مقالات، وقادت صحيفة "الوفد" حملة ضدى كانت عنيفة، وقمت بالرد فى مقالات مضادة.

وأردف قائلا: لم يتم يومها الاستدعاء بالطريقة التى أنا بصددها الآن، إنما "هاتفنى وكيل النائب العام لمحكمة شرق القاهرة، وقال لى بطريقة غاية فى التهذيب: ما اليوم الذى يناسبك للحضور؟ فقلت له: حدد الموعد الذى تراه وأنا سآتى إليك. وذهبت مع عدد كبير من المحامين المتطوعين. وطلب المحامون من النيابة الإطلاع على أقوال الخصم فوافقت، وأمهلت التحقيق أسبوعا للإطلاع. مثلت أمام وكيل النيابة، وكان رجلا مقتدرا فى القانون والأخلاق، واستمر التحقيق زهاء الست ساعات، وانتهى بإخلاء سبيلى بضمان بطاقتى الصحفية، وحفظت القضية بعد ثمانية شهور تقريبا، ولفت انتباهى أن حيثيات الحفظ أخذت نصا من أقوالي".

وسألته المشهد هل سبق أن تواصلت معكم أى جهة بسبب مقالات أو منشورات بعينها؟ فقال: على مدار ربع قرن من مقالاتي، ورغم ما تنطوى عليه من نقد، يعلم الله أنه يروم الصالح العام، لم يتصل بى أحد، ليطلب منى استفسارا، أو يطلب حذف تغريدة على إكس أو مكتوب على فيسبوك أو يعرب عن امتعاضه من مقال أو لقاء متلفز، باستثناء مرة واحدة، عام ٢٠١٩، استدعانى الأمن الوطنى ليسألنى عمن قصدت بتغريدة كانت تنال من شخص مُمَكّن فى السلطة، وقلت لهم من أقصد دون مواربة، وانتهى الأمر بسلام. (نص الحوار ص ٨)

وعمار على حسن أديب ومفكر مصري، تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة، ويحمل الدكتوراه فى العلوم السياسية. له أكثر من ستين كتابًا، نصفها فى الاجتماع السياسي، وله ثلاثون كتابًا أدبيًا عبارة عن روايات ومجموعات قصصية ودواوين شعر ومسرحية ودراسات فى النقد الأدبى والثقافي. أعدت عن أعماله عشرون أطروحة جامعية، وتُرجم بعضها إلى لغات عدة، وحازت جوائز مرموقة.

السيد جمال الدين

جريدة أسبوعية – تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 342 – السنة الثالثة عشرة –
الاثنين 15 ديسمبر 2025 م -
24 جمادى الآخرة 1447 هـ
10 صفحات – الثمن : 5 جنيهات

المشهد

لا سقف للحرية

قضايا

ما الذى سقط فى الشام؟ 06

ثقافة

ماهر البطّوطيّ.. عملاق منسى 07

مجتمع

دفتر هاشم.. المفتوح للحياة 10

13 توصية للمجلس القومى لحقوق الإنسان فى تقريره السنوي:

إصلاح السجون والتوقف عن الحبس فى قضايا الرأى وإنهاء حجب المواقع

المجلس يوصى بالإسراع فى مراجعة إطار الجرائم المعاقب عليها بالإعدام وقصرها على الجرائم الأشد خطورة

أوصى المجلس القومى لحقوق الإنسان فى تقريره السنوى الثامن عشر عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٤ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، بمجموعة من التوصيات المتعلقة بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. والتوصيات تضمنت التالي:

١. الإسراع فى مراجعة إطار الجرائم المعاقب عليها بالإعدام وقصرها على الجرائم الأشد خطورة. كما يشجع المجلس على تبنى وقف طوعى لتنفيذ عقوبة الإعدام إلى حين إدخال هذه المراجعة الضرورية واللازمة على الأطر القانونية ذات الصلة.

٢. تعديل المواد المجرمة للتعذيب وإساءة المعاملة فى قانون العقوبات المصرى لضمان توافقها مع التعريف الوارد باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ويطالب المجلس بشكل خاص بتعديل المادة ١٢٦ من قانون العقوبات لضمان توافق تعريف التعذيب مع المادة ١ من الاتفاقية، وتوسيع نطاقه ليشمل أى شخص يحاول ارتكاب التعذيب أو يتواطأ أو يشارك فى التعذيب، على النحو المنصوص عليه فى المادة (١٤) من الاتفاقية.

٣. التوسع فى ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته الدستورية بالعفو عن العقوبة مع التركيز على السجناء والمحكوم عليهم فى قضايا مرتبطة بمخالفات القوانين المنظمة للممارسة السياسية وممارسات حرية الرأى والتعبير، كما يشجع المجلس النيابة العامة على تبنى تدابير مخففة وإنهاء حالة الحبس الاحتياطى لعدد من المحبوسين على ذمة قضايا مرتبطة بذات النطاق، خاصة من أعضاء نقابة الصحفيين والممارسين للعمل الصحفى والسياسي، ووضع حلول قضائية ناجزة لظاهرة إعادة احتجاز بعض المتهمين على ذمة قضايا أخرى بعد انتهاء فترة حبسهم احتياطيا.

٤. الاستمرار فى جهود النيابة العامة المتعلقة بزيارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومقار الاحتجاز بأقسام الشرطة، ويشجع المجلس النيابة العامة على إصدار بيانات تفصيلية حول نتائج الزيارات والمخالفات التى تم رصدها والإجراءات المتخذة بشأنها.

٥. استكمال خطة وزارة الداخلية المتعلقة بإحلال السجون القديمة بمراكز تأهيل متطورة وتسريع وتيرة إعادة تأهيل مقار الاحتجاز التابعة لأقسام الشرطة لضمان استيفائها المعايير البنية الأساسية اللازمة لتمتع المحرومون من حريتهم بحقوقهم.

٦. تطوير المؤسسات العقابية للأحداث والتوسع فيها وعدم الاكتفاء بالمؤسسة العقابية بالمرج، ومعالجة المشكلات التى رصدتها بعثة المجلس فى زيارتها للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بضمان التحاق كل النزلاء ببرامج التعليم وتفعيل التدريب على مهارات الحاسب الآلى وضمان وعى النزلاء وتيسير وصولهم لآليات الشكاوى داخل المؤسسة.

٧. العمل على تلافى بعض الإشكاليات فى قانون تنظيم لجوء الأجانب الذى أقره البرلمان مؤخرا، سواء من خلال اللائحة التنفيذية للقانون أو من خلال إدخال تعديلات تشريعية إذا لزم الأمر، خاصة فيما يتعلق بصلاحيات اللجنة الدائمة المتعلقة بسلطتها فى إسقاط صفة اللاجئ واتخاذ تدابير تقديرية بحق طالبى اللجوء واللاجئين لأسباب فضفاضة، وكذلك معالجة إشكالية

المجلس القومي لحقوق الإنسان

تطبيق القانون بأثر رجعى على حالات قد تقدر بمئات الآلاف، وضرورة تنظيم وضع ملتمسى اللجوء إلى حين البت فى طلباتهم وضمان تمتعهم بحد أدنى من الحقوق إلى حين البت فى طلباتهم.

٨. النظر بجدية للمخاوف التى أثارها نشطاء حقوقيين ومنظمات حقوقية ومحامين بشأن الأثر المتوقع لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية الجديد، خاصة فيما يتعلق بضمانات حق الدفاع وصلاحيات النيابة العامة، ويشجع المجلس فى هذا الصدد على ضرورة التحلى بالانفتاح على هذه الآراء والنظر فى إمكانية إجراء التعديلات الواجبة التى يطمئن إليها كل عناصر منظومة العدالة الجنائية.

٩. أهمية تبنى مخرجات وتوصيات الحوار الوطنى فيما يتعلق بتطوير التشريعات والنظم والمؤسسات التى يمارس المواطنين من خلالها حقوقهم السياسية خاصة سرعة إصدار القانون المنظم للمجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء انتخاباتها وتشكيلها، وتعديل بعض بنود قانون مباشرة الحقوق السياسية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة فى العملية الانتخابية.

١٠. إصدار قانون تنظيم تداول المعلومات نظرا لتأثيره المباشر على حرية الرأى والتعبير من خلال تمكين أصحاب المصلحة من الوصول للمعلومات.

١١. إجراء المراجعات التشريعية اللازمة على القوانين ذات التأثير على حرية الصحافة والصحفيين والمنظمة للعمل الصحفى وبالأخص قوانين العقوبات الإجراءات الجنائية، مكافحة الإرهاب الجريمة الإلكترونية، تنظيم الإعلام والمجلس الأعلى للإعلام حماية البيانات الشخصية، مع الالتزام بإدارة حوار مجتمعى حقيقى ودمج الجماعة الصحفية فى المناقشات المتعلقة بتعديل وتطوير هذه القوانين.

١٢. معالجة التحديات التى تواجه العديد من المنصات الإلكترونية فى الحصول على الترخيص القانونى لعملها والتوقف عن ممارسات حجب بعض المنصات وتيسير سبل توفيق المنصات غير المرخصة لأوضاعها القانونية.

١٣. إعادة النظر فى القوانين المنظمة للمشاركة السياسية خاصة قوانين الانتخابات والدوائر الانتخابية وتبنى نظام انتخابى يضمن تمثيلا أكبر للأحزاب السياسية ويوسع من نطاق المنافسة الانتخابية الحرة، كما يطالب المجلس بسرعة إصدار قانون الإدارة المحلية الجديد لتهيئة البيئة القانونية اللازمة لإجراء انتخابات المجالس المحلية بوصفها استحقاقا دستوريا معطلا منذ نحو أربعة عشر عاما

تقرير: هيباتيا موسى

وزير البترول: مصر عادت إلى الزيادة التدريجية فى إنتاج الغاز لأول مرة منذ 4 سنوات

شارك المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، فى افتتاح "مؤتمر الأهرام للطاقة" فى نسخته التاسعة، والذى يُعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بعنوان "مزيج الطاقة... فرص الاستثمار ومستقبل التنمية". شهد الافتتاح حضورا رفيع المستوى تقدمه الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، نائبا عن رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب عدد من الوزراء والمحافظين والمسؤولين وقيادات وزارتى الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية ومؤسسة الأهرام، والمستثمرين المحليين والعالميين.

أكد الوزير فى كلمته نجاح الخطة الاستباقية والعمل التكاملى بين وزارتى البترول والكهرباء فى تجاوز تحديات الطاقة، وتأمين الإمدادات اللازمة لمحطات الكهرباء خلال فصل الصيف، لضمان تلبية احتياجات قطاعات الدولة الاقتصادية التى أصبحت مؤمّنة لمدة خمس سنوات مقبلة. وأشار إلى تحويل قطاع البترول من مرحلة التراجع إلى مرحلة الاستقرار والعودة إلى الزيادة التدريجية فى إنتاج الغاز لأول مرة منذ أربع سنوات، مع استهداف زيادة إنتاج البترول الخام لتحقيق الاكتفاء الذاتى خلال خمس سنوات من خلال طرح حزم تحفيزية للاستثمار ووسائل تكنولوجية جديدة للإنتاج مع الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الرائدة فى هذا المجال.

وشدد الوزير على أهمية استمرار العمل التكاملى لتشكيل مزيج الطاقة الأمثل، من خلال تحديث الاستراتيجية الوطنية لرفع نصيب الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠. وأوضح أن هذا التوجه يتيح إعادة توجيه جزء من الغاز الطبيعى إلى استخدامات تحقق قيمة مضافة أعلى، مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة، بما يدعم توطين الصناعة وزيادة الصادرات.

وفى سياق التحول الأخضر، لفت بدوى إلى خطة الوزارة لخفض الاعتماد على الوقود التقليدى وفتح آفاق الاستثمار فى مشروعات الطاقة الخضراء لأول مرة، ومنها وقود الطائرات الحيوى المستدام (SAF)، والأمونيا الخضراء، والإيثانول الحيوي. كما أشار إلى تنفيذ ١١٧ مشروعا لاستخدام الطاقة المتجددة فى مواقع العمل البترولي، وتطبيق إجراءات لرفع كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة ٨٪، مما أسهم فى خفض الانبعاثات الكربونية بنحو ١٫٤ مليون طن.

كما أشار الوزير إلى تواصل برامج الاستثمار مع الشركاء الدوليين لتحفيز تنمية موارد الغاز والبترول، حيث تستهدف شركات كبرى ضخ استثمارات ضخمة خلال السنوات الخمس المقبلة، مثل إينى (٨ مليارات دولار)، وبى بى (٥ مليارات دولار)، وأركيوس (٣٫٧ مليارات دولار)، كما كشف عن برنامج طموح للاستكشاف يستهدف حفر نحو ٤٨٠ بئرا استكشافية بإجمالى استثمارات تقدر بنحو ٥٫٧ مليار دولار خلال خمس سنوات، منها ١٠١ بئرا مخطط حفرها خلال عام ٢٠٢٦، بالإضافة إلى التوسع فى أعمال المسح السيزمى الأرضى لتغطية ١٠٠ ألف كيلومتر مربع فى الصحراء الغربية، والبحرى لتغطية ٩٥ ألف كيلومتر مربع فى شرق المتوسط بتكنولوجيا OBN، مشيرا إلى أن كل هذه الاستثمارات تؤكد ثقة شركات البترول العالمية فى مناخ الاستثمار فى قطاع البترول المصري.

المهندس كريم بدوي وزير البترول في افتتاح مؤتمر الأهرام

كما سلط الوزير الضوء على إعادة هيكلة قطاع التعدين وتطبيق حزمة من الحوافز الاستثمارية والإصلاحات الهيكلية، بما فى ذلك تنفيذ برنامج وطنى للمسح الجوى الجيوفيزيائي، بهدف تحويل مصر إلى واحدة من أفضل الوجهات الاستثمارية فى صناعة التعدين فى أفريقيا والشرق الأوسط لجذب الشركات العالمية بمختلف أحجامها، والاستفادة من المخزونات التى تزخر بها مصر من الذهب والمعادن النادرة.

وفى الختام، وجه الوزير الشكر والتقدير للرئيس عبدالفتاح السيسى ورئيس مجلس الوزراء، لدعمهما لجهود قطاعى البترول والتعدين، كما أشاد بالتكامل بين مختلف الوزارات وأجهزة الدولة، وبدور مؤسسة الأهرام العريقة فى دعم قضايا الشأن العام ومن بينها الطاقة، موجها التحية للعاملين بقطاعى البترول والتعدين على جهودهم المخلصة والتفانى فى العمل لتوفير إمدادات الطاقة للمواطنين.

كتبت – آمال عبدالله